

التحول الرقمي والصحافة السمعية البصرية

Digital transformation and audiovisual journalism

فاطمة زهرة بن صافي¹، كهينة سلام²¹مخبر التشريعات الإعلامية وأخلاقيات المهنة في الجزائر، جامعة الجزائر3(الجزائر)،

bensafi.fatimazohra@univ-alger3.dz

²جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، Sellamkahina1@gmail.com

تاريخ النشر: 2026/01/26

تاريخ القبول: 2026/01/17

تاريخ الاستلام: 2025/12/08

ملخص:

شهدت الصحافة التلفزيونية في السنوات الأخيرة تحولا عميقا بفعل التحول الرقمي الذي مس مختلف جوانب الحياة الاتصالية. فقد انتقلت من نمط البث الخطي التقليدي إلى فضاء رقمي تفاعلي يعتمد على الانترنت ومنصات التواصل الاجتماعي.

في الجزائر، تأثرت القنوات التلفزيونية العمومية والخاصة بهذه الموجة الرقمية، فأنشأت مواقع الكترونية وصفحات على المنصات الرقمية لبث محتواها مباشرة، واستقطاب جمهور الشباب الذي يفضل متابعة الأخبار عبر الانترنت بدل الشاشة الكلاسيكية، كما بدا بعض الصحفيين الجزائريين يعتمدون على أدوات رقمية في جمع المعلومات والتحقق منها، مثل استخدام تطبيقات التتبع الجغرافي وتحليل البيانات من شبكات التواصل.

كلمات مفتاحية: التحول الرقمي، الصحافة التلفزيونية، تكنولوجيا المعلومات، الرقمنة.

Abstract:

In recent years, television journalism has undergone a profound transformation driven by the digital shift that has affected nearly every aspect of communication. It has moved from traditional linear broadcasting to an interactive digital space powered by the internet and social media platforms.

In Algeria, both public and private TV channels have been influenced by this digital wave. Many have created websites and social media pages to

stream their content directly and attract younger audiences who prefer following the news online rather than on traditional screens. Some Algerian journalists have also started using digital tools to gather and verify information such as geolocation apps and data analysis from social networks.

Keywords: Digital transformation; Television journalism; Information technology; Digitalization.

1. مقدمة:

في ظل التحولات العالمية المتسارعة نحو الرقمنة، أضحت التقنيات الرقمية بمختلف أشكالها محركاً رئيساً لعجلة التطور في شتى المجالات، ولم تعد خياراً بل ضرورة حتمية تفرضها مقتضيات العصر. فالعالم اليوم يشهد ثورة تكنولوجية غير مسبوقة، غيرت من طرق التفكير وأساليب العمل، وجعلت من الرقمنة ركيزة أساسية لبناء اقتصاديات قوية ومستدامة، وتعزيز فعالية الحكومات، وتحسين جودة حياة الأفراد، وفي هذا السياق، يشكل التحول الرقمي أحد أعمدة الاستراتيجيات الوطنية في العديد من الدول، الجزائر، باعتبارها دولة ذات إمكانيات بشرية ومادية معتبرة، لم تكن بمنأى عن هذا التوجه العالمي. بل شرعت، منذ سنوات، في بلورة رؤية وطنية للتحول الرقمي تهدف إلى دمج التكنولوجيا الحديثة في السلس والفعال إلى الخدمات، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني في السوق الدولية، هذا التوجه يتجلى من خلال إطلاق عدة برامج ومبادرات تركز على تطوير البنية التحتية الرقمية، وإرساء قواعد الإدارة الإلكترونية، وتحفيز الابتكار التكنولوجي، والتعويل على المؤسسات الناشئة في قطاع الرقمنة.

في هذا السياق، عرف التلفزيون باعتباره وسيلة جماهيرية مركزية تغيراً عميقاً مسّ نماذجه التقليدية، وأدى إلى إعادة تشكيل بنيته التقنية والمهنية والتنظيمية. ولم يكن التلفزيون الجزائري بمعزل عن هذه التحولات، إذ عرف منذ بداية الألفية تطوراً تدريجياً نحو الرقمنة، توجّ بظهور قنوات خاصة، وتحسين جودة البث، وتبني منصات رقمية موازية، وتطوير نماذج إنتاج جديدة.

وتهدف هذه الدراسة الى تبين العلاقة بين التحول الرقمي وتطور التلفزيون الجزائري، من خلال إبراز أثر التقنيات الحديثة على البنية الإعلامية، وأساليب الإنتاج، والتفاعل مع الجمهور، والتنافسية داخل المشهد السمعي البصري الجزائري.

- تاريخ التحول الرقمي في الجزائر:

شهد مسار التحول الرقمي في الجزائر تطورا تدريجيا تماشى مع التحولات العالمية، حيث بدأت بوادر الاهتمام الرسمي بالرقمنة تظهر في بداية الألفية الثالثة، في وقت كانت فيه تكنولوجيا المعلومات والاتصال تحدث ثورة في أداء الحكومات والمؤسسات الاقتصادية حول العالم. أدركت الجزائر، منذ ذلك الحين، ضرورة اللحاق بركب هذه التحولات، فتبنت الدولة جملة من المبادرات الإصلاحية التي تهدف إلى دمج التكنولوجيا في تسيير الشأن العام وتحسين الخدمات العمومية.

رغم وضعها لسياسة خاصة بتطوير قطاع الاتصالات سنة 2000 هدفها توفير مناخ قانوني مؤسسي يسمح بترقية المنافسة والولوج إلى مختلف خدمات الاتصالات إلا أن الجزائر لم تكن لديها استراتيجية واضحة تسمح بتوفير بيئة رقمية مناسبة للتحول الرقمي، إلا أنه سنة 2008 تمت بلورة استراتيجية سميت بـ " الجزائر الإلكترونية 2013

واطلقت وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال أحد ملفات الكبرى، وهو مشروع الجزائر الإلكترونية 2008/2013، الذي كان محل نقاش ودراسات، ومشاورات مع مختلف المؤسسات عمومية وخاصة، وبعض الإدارات والمتعاملين الاقتصاديين، والجامعات، ومراكز البحث والجمعيات المهنية التي تنشط في تكنولوجيات الاعلام والاتصال، إذ شارك نحو 300 شخص في طرح الأفكار ومناقشتها في 6 أشهر وتضمن 13 محور، كما حدد الأهداف الرئيسية العامة والخاصة المزمع تنفيذها إلى غاية 2013 حيث أطلقت في أواخر سنة 2013 وزارة الداخلية مشروع المواطن في رقم واحد يتبعه مدى الحياة، يمكن من خلاله استخراج جميع الوثائق الإدارية وفق نظام إلكتروني يعمل على إصدار مختلف الوثائق في مدة لا تتجاوز 39 ثانية.

ومع مرور الوقت، أخذت السياسة الرقمية في الجزائر منحى أكثر شمولاً وتكاملاً. فقد أصبحت الرقمنة أداة استراتيجية لإصلاح الإدارة، وتحقيق الشفافية، ومحاربة البيروقراطية، إضافة إلى تحفيز الاقتصاد الرقمي، تزايد الاهتمام بتقنيات حديثة كالذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، وإنترنت الأشياء، وبدأت بعض المؤسسات الحكومية والجامعات في تبني مشاريع بحثية وتجريبية في هذا المجال.

وفي عام 2020، مثلت جائحة كوفيد-19 نقطة تحول مفصلية، إذ كشفت عن أهمية الرقمنة في ضمان استمرارية الخدمات، وظهرت بوضوح الثغرات التي يعاني منها النظام الرقمي الوطني، كرد فعل، أطلقت الحكومة الجزائرية خطة وطنية شاملة بعنوان "استراتيجية التحول الرقمي 2025"، تركز على جملة من المحاور بينها: رقمنة الإدارة العمومية، تطوير الحكومة الإلكترونية، دعم الابتكار التكنولوجي، وتحفيز القطاع الخاص لاعتماد حلول رقمية.

كما شملت الاستراتيجية التزاماً بتكوين الموارد البشرية، وتحسين البنية التحتية الرقمية، وتطوير أنظمة الدفع الإلكتروني، وتشجيع المشاريع الناشئة والمقاولات الرقمية، ومن أبرز ما تضمنته الاستراتيجية أيضاً إنشاء وزارة منتدبة مخصصة للمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، وهو ما يعكس الإرادة السياسية في جعل التحول الرقمي أحد أولويات الدولة.

رغم هذه المبادرات، يبقى التاريخ الرقمي في الجزائر حافلاً بالتحديات والتباطؤ في التنفيذ أحياناً، نتيجة لعدة أسباب سيتم تناولها لاحقاً، من بينها مشكلات البنية التحتية، نقص الكفاءات، وضعف الإطار القانوني والتنظيمي، ومع ذلك، يعد هذا المسار دليلاً على وعي الجزائر بأهمية التحول الرقمي وضرورة تسريع وتيرته لتحقيق التنمية المنشودة في المستقبل القريب.

- تحديات التحول الرقمي في الجزائر

رغم أن التحول الرقمي يشكل فرصة واعدة لتحقيق التنمية والتحديث في الجزائر، إلا أن هذا المسار لا يخلو من العقبات التي تعرقل تنفيذه الفعلي على أرض الواقع، وتتنوع هذه التحديات بين ما هو تقني وبنوي، وما هو ثقافي واقتصادي، وفيما يلي عرض موسع لأبرز الرهانات التي تنتظر الجزائر في مجال الرقمنة.

البنية التحتية الرقمية: تسعى الجزائر الى تدارك التأخر في البنية التحتية استجابة لشروط التحول الرقمي حيث عملت الجزائر على التخلص من ضعف شبكات الاتصال عبر الإنترنت والتقليص من التكاليف الباهظة المتعلقة بالبيانات، لضمان الوصول المرن إلى الخدمات الرقمية:

نقص الكفاءات البشرية: عانت الجزائر من نقص الخبرات المتخصصة في المجالات المتعلقة بتقنيات الاعلام والاتصال والرقمنة، وهو ما شكل تحديا مهما، ما جعل مختلف القطاعات تحدد استراتيجيات لتدارك التأخر في هذا المجال وتمكين الكفاءات الجزائرية من تجسيد مختلف المشاريع في هذا المجال.

التحديات التشريعية: تفرض التحولات الرقمية تحيين القوانين والتشريعات لتتكيف مع المستجدات الرقمية، خاصة حماية الخصوصية والبيانات الشخصية، والتركيز على ضمان حقوق الملكية الفكرية ووضع إطار عام يأخذ بعين الاعتبار الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر، وكذا القوانين الوطنية.

المقاومة الثقافية والتردد في التبني: تلقى التحولات الرقمية في المناطق الريفية، بعض المقاومة نتيجة للخصوصيات الثقافية المحلية، وانتشار السلبيات مع ضعف عمليات التحسيس والتوعية والتحضير لهذا الانتقال الرقمي المطالب بالتركيز على تكوين المورد البشري واستباق المشاكل.

الأمن السيبراني: يعتبر الأمن السيبراني من أهم الورشات التي يجب رفع مستويات اليقظة تجاهها في ظل تزايد مخاطر الهجمات السيبرانية، ومنه زيادة الاستثمارات في البنية الرقمية الأمنية، وتحديث الاستراتيجيات لحماية البيانات والمعلومات.

رهانات التحول الرقمي في الجزائر رهانا استراتيجيا تتقاطع فيه الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، ويعد من أبرز الأدوات التي تراهن عليها الدولة لتحقيق انتقال فعلي نحو نموذج تنموي جديد يتماشى مع تحديات القرن الحادي والعشرين، في ظل عالم سريع التغير تقوده التكنولوجيا، تسعى الجزائر إلى الاستفادة من الرقمنة كقوة محركة للإصلاح والتحديث، وتحقيق نجاعة في التسيير والابتكار في مختلف القطاعات.

فيما يلي أبرز رهانات التحول الرقمي في الجزائر:

تحسين الكفاءة الاقتصادية وتعزيز القدرة التنافسية: يعد التحول الرقمي بمثابة حجر الأساس لتحديث البنية الاقتصادية الوطنية، إذ يسمح باعتماد أساليب جديدة للإنتاج، التسويق، والتوزيع، ما يرفع من مستوى الكفاءة ويخفض التكاليف. ويشكل القطاع الصناعي نموذجا واعد في هذا الإطار، إذ يمكن أن تستفيد المصانع من تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، سلاسل التوريد الذكية، وإنترنت الأشياء لتحسين عمليات التصنيع والتوزيع، وبالتالي تقوية القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية في الأسواق العالمية. كما يمكن للقطاع الفلاحي أن يشهد طفرة حقيقية من خلال " الزراعة الذكية " التي تضمن إدارة أفضل للموارد وتحسين إنتاجية. التوسع في الخدمات الإلكترونية وتحقيق الشفافية: تعد رقمنة الخدمات العمومية أحد أبرز رهانات الدولة الجزائرية في سعيها لتقريب الإدارة من المواطن، فالخدمات الرقمية، مثل دفع الضرائب، استخراج الوثائق الرسمية، التسجيل في الجامعات، حجز المواعيد الطبية، أو تقديم الشكاوى عبر الإنترنت، تتيح تيسير الحياة اليومية للمواطنين، وتقلل من الاحتكاك المباشر مع الإدارة، ما يساهم في تقليص مظاهر الفساد والبيروقراطية، كما يسهم هذا التوجه في خلق علاقة ثقة بين الدولة والمواطن، تركز على الشفافية والفعالية.

تمكين الشباب من وتعزيز ثقافة الابتكار: يمثل الشباب الجزائري ثروة بشرية هائلة يمكن توجيهها نحو بناء اقتصاد رقمي حقيقي، من خلال توفير البيئة المناسبة لاحتضان أفكارهم ومشاريعهم المبتكرة، ويعتبر التحول الرقمي أداة فاعلة لتمكين الشباب من ولوج عالم ريادة الأعمال، خاصة في مجالات تطوير التطبيقات التجارة الإلكترونية، الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني كما تساهم برامج الحاضنات والمسرعات الرقمية، التي بدأت تنتشر في الجزائر، في دعم المشاريع الناشئة، وتحويلها إلى مصادر حقيقية للقيمة المضافة والتشغيل. بناء حكومة ذكية فعالة وشفافة: تحقيق " الحكومة الذكية " هو أحد الرهانات الجوهرية للتحول الرقمي، حيث تسعى الجزائر إلى رقمنة الإدارة العامة وتوفير منصات رقمية تفاعلية تسهل الوصول إلى المعلومات وتتيح المشاركة الفعلية للمواطن في صنع القرار، ويشمل ذلك إنشاء قواعد بيانات موحدة، تطوير نظم معلوماتية متكاملة بين مختلف المؤسسات، واستحداث خدمات رقمية استباقية. الحكومة الذكية لا تقتصر فقط على الخدمات، بل تشمل نمطا جديدا في الحكم يعتمد على التحليل الذكي للبيانات، التفاعل الفوري، وتوقع المواطنين بطريقة مبتكرة.

إدماج المناطق النائية وتقليص الفجوة الرقمية: من بين الرهانات الرقمنة أيضا ضمان العدالة الرقمية وإيصال ثمار التحول الرقمي إلى مختلف مناطق البلاد، خصوصا المناطق المعزولة أو ذات البنية التحتية الضعيفة، إذ يمكن للرقمنة أن تساهم في تقليص الفوارق الجغرافية والاجتماعية من خلال توفير التعليم عن بعد، الاستشارات الصحية الرقمية، والخدمات الإدارية الإلكترونية، ما يعزز من الإدماج الاجتماعي ويضمن تكافؤ الفرص.

التحول نحو اقتصاد المعرفة والبيانات: تسعى الجزائر إلى الانتقال من اقتصاد تقليدي يعتمد على الربح إلى اقتصاد مبني على المعرفة والابتكار، والتحول الرقمي هو البوابة لهذا النوع من الاقتصاد، حيث تصبح البيانات موردا استراتيجيا، تبنى عليه السياسات والخطط المستقبلية، وهذا يتطلب إنشاء بنية قانونية لحماية البيانات تطوير منظومة التعليم لتلائم الاقتصاد الرقمي، واستثمار فعال في البحث والتطوير. كل هذه الرهانات تظهر ان التحول الرقمي ليس مجرد خيار تقني، بل هو مشروع وطني واسع الأبعاد، يتطلب إرادة سياسية قوية، وتعاوننا بين القطاعين العام والخاص، وتغيرا عميقا في الثقافة الإدارية والمجتمعية

- التجربة الجزائرية في التحول الرقمي

من أجل إنجاح التحول الرقمي وتحقيق أهدافه التنموية، بادرت الجزائر إلى إطلاق مجموعة من المبادرات والخطط المستقبلية التي تهدف إلى تجاوز العقبات الراهنة، تعتمد هذه المبادرات على رؤية شاملة تركز على تطوير البنية التحتية، تنمية رأس المال البشري، وتحفيز الاستثمارات الرقمية، وفيما يلي تفصيل لأبرز هذه المبادرات:

تعزيز البنية التحتية الرقمية: تمثل البنية التحتية الرقمية العمود الفقري لأي تحول رقمي ناجح، ولذلك تعمل الدولة على:

توسيع نطاق تغطية الإنترنت عالي السرعة (4G و5G) في جميع ولايات البلاد، لاسيما في المناطق الريفية والجنوبية التي تعاني من ضعف الربط الشبكي.

الاستثمار في مراكز البيانات المحلية لضمان السيادة الرقمية وحفظ البيانات داخل الوطن.

دعم مشاريع الألياف البصرية وربط المؤسسات العمومية بشبكات سريعة وآمنة.

- تطوير التعليم الرقمي والمهارات: إدراكا لأهمية العنصر البشري، تسعى الحكومة إلى إرساء منظومة تعليمية رقمية متطورة من خلال:

إدخال مواد جديدة في المناهج الدراسية تعنى بعلوم الحاسوب، الذكاء الاصطناعي، وأمن المعلومات. إنشاء مدارس ومراكز تدريب متخصصة في التكنولوجيا الرقمية، موجهة بشكل خاص لفئة الشباب والباحثين عن العمل.

تشجيع التعلم عن بعد وتوفير منصات رقمية تفاعلية تسهم في نشر المعرفة التقنية. -تشجيع الاستثمار الخاص وريادة الأعمال الرقمية: القطاع الخاص يعد شريكا أساسيا في نجاح أي تحول رقمي، ولهذا تعمل الجزائر على:

تبسيط الإجراءات الإدارية الخاصة بإنشاء شركات تكنولوجيا ناشئة، عبر منصات رقمية موحدة. تقديم حوافز ضريبية وجمركية للشركات التي تستثمر في مجالات الذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية، والتجارة الإلكترونية.

إنشاء حاضنات أعمال ومسرّعات رقمية تدعم الابتكار وتربط بين الجامعات وسوق العمل الرقمي. -تعزيز الأمن السيبراني والثقة الرقمية: في عالم رقمي سريع التطور، لا يمكن إغفال جانب الأمن السيبراني، ولذلك من أولويات الجزائر:

-تطوير إطار قانوني وتنظيمي خاص بحماية البيانات الشخصية والخصوصية الرقمية. -إطلاق حملات توعية وطنية حول الأمن الرقمي، تستهدف الموظفين والمواطنين لتعزيز ثقافة الحذر الإلكتروني.

تظهر هذه المبادرات التزام الدولة الجزائرية بتحقيق تحول رقمي فعال وشامل، قادر على دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقليص الفجوة الرقمية بين المناطق، ورفع جاهزية المواطنين والمؤسسات لمتطلبات العصر الرقمي. ولضمان نجاح هذه المبادرات، يبقى التنسيق بين جميع الأطراف الفاعلة-الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية-أمرا حاسما وضروريا.

دور القطاع الخاص والمجتمع المدني:

يشكل القطاع الخاص والمجتمع المدني ركيزتين أساسيتين في دعم وإنجاح مسار التحول الرقمي في الجزائر، على جانب جهود الدولة، فالقطاع الخاص يعد محركا ديناميكيا لابتكار والتطوير، إذ إن استثماراته في التكنولوجيا الحديثة، ودعمه للشركات الناشئة والمشاريع الريادية، يساهمان في خلق بيئة رقمية نشطة ومحفزة، كما تظطلع المؤسسات الخاصة بدور جوهري في تكوين وتأهيل الموارد البشرية، من خلال تنظيم دورات تدريبية وبرامج شراكة مع الجامعات ومراكز البحث، ما يساهم في سد الفجوة الرقمية، ورفع كفاءة الشباب الجزائري في مجال التكنولوجيا، أما المجتمع المدني، فيؤدي دورا لا يقل أهمية، يتمثل في نشر الثقافة الرقمية، وتوعية المواطنين بأهمية التحول الرقمي، وتعزيز الثقة بالتكنولوجيا الحديثة، كما يساهم في الدفاع عن الحقوق الرقمية وضمان الاستخدام الأخلاقي للتقنيات، مما يكرس مفهوم المواطن الرقمي الواعي. إن إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في بلورة السياسات الرقمية وتنفيذها يعد ضمانة أساسية لتحقيق تحول رقمي شامل، مستدام، وعادل، يواكب التطورات التنموية للبلاد.

الأمن السيبراني وحماية البيانات:

مع التوسع المستمر في رقمنة الخدمات والبيانات، أصبحت مسألة الأمن السيبراني وحماية المعلومات واحدة من أهم القضايا التي تفرض نفسها بقوة على أجندة التحول الرقمي في الجزائر. فكلما زادت عمليات تبادل البيانات عبر الأنترنت، ارتفعت معها احتمالات التعرض للهجمات السيبرانية والقرصنة الإلكترونية، ما يستدعي تطوير استراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة للأمن الرقمي، تضمن الحماية الاستباقية للأنظمة والشبكات المعلوماتية. وتتمثل أولى الخطوات في سنّ قوانين واضحة وصارمة لحماية المعطيات الشخصية، تنظيم جمع البيانات واستخدامها، وتضمن حقوق الأفراد في الخصوصية والشفافية كما تبرز الحاجة إلى إنشاء مراكز متخصصة لرصد التهديدات والهجمات الإلكترونية، تتوفر على كفاءات عالية وتجهيزات متطورة، تكون قادرة على التدخل السريع والتعامل مع الازمات السيبرانية بكفاءة، ولا بد من توعية المواطنين والمؤسسات على حد سواء بأهمية الأمن الرقمي، من خلال حملات تثقيفية وتدريبية موجهة، تساهم في بناء مجتمع رقمي أمانا واستعداد لمواجهة التحديات.

- مقترحات وحلول لتسريع التحول الرقمي

لتسريع وتيرة التحول الرقمي في الجزائر، هناك حاجة ماسة إلى تبني جملة من المقترحات العملية والحلول الهيكلية التي تعزز فعالية الجهود المبذولة، في مقدمتها، تسريع تنفيذ المشاريع الرقمية الكبرى، خاصة تلك المتعلقة برقمنة الخدمات العمومية والبنية التحتية الذكية، بما يسمح بتوفير حلول تكنولوجية ملموسة للمواطنين والمؤسسات في أقرب الآجال، كما يعد إشراك الجامعات ومركز البحث العلمي خطوة حاسمة، من خلال دعم البحوث التطبيقية في مجالات التكنولوجيا الحديثة، وتحفيز الابتكار المحلي. إضافة إلى ذلك، يمكن لخلق شراكات استراتيجية مع مؤسسات وخبراء دوليين أن يسرّع عملية نقل المعرفة والتكنولوجيا، مع مراعاة خصوصية البنية التحتية الجزائرية، ولا يقل أهمية عن ذلك، تبني سياسة اتصال وطنية فعالة تهدف إلى تعزيز ثقة المواطنين والمؤسسات في الرقمنة، من خلال الشفافية، وتحسين التواصل، والتوعية بفوائد التحول الرقمي وهو ما من شأنه تقوية الانخراط المجتمعي في هذا المسار الحيوي.

يمثل هذا التوجه الحديث في القطاع الإعلامي، السمة الأساسية لتحديث الممارسة الإعلامية بكل أنواعها وخاصة عالم الصحافة، والتي عرفت ظهور مفاهيم جديدة، ومتنوعة ومهام وأدوار جديدة وفقا للعلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى "على غرار وسائل الإعلام التشاركية" (les médias participatifs) و "صحافة المواطن" (journalisme citoyen)، ووسائل أو وسائط الإعلام البديلة (médias alternatif) و "وسائل الاتصال الاجتماعية" (médias sociaux) وتغير سلوك الشبكة العالمية ببروز "مدونات التواصل على الويب" (webloguers) بالإضافة إلى مفاهيم وتعريف، ومصطلحات أخرى ركزت على التحولات التي رافقت الظاهرة الإعلامية في عديد تفرعاتها، وتعتبر التكنولوجيات الرقمية، أدوات عمل جديدة ومرنة وفعالة حيث توفر للصحفيين امكانيات كبيرة لتقديم مضامين إعلامية، تنسم بالآنية والنشر والبث المرن للمعلومات والأخبار والاحداث، ومرتبطة بخدمات الوسائط المتعددة (multimédia) والفيديو والصوت وأيضا بتكنولوجيا النص التشبعي (Hypertexte)، التي تمنح فرص لعرض روابط علائقية ومتشعبة نحو التوثيق الأرشيفي لمختلف وسائل الاعلام أو نحو البيانات الموجودة في المواقع الأخرى بالتفاعل والرد الفوري. (Amandine Degard et Benoit، 2012، صفحة 25)

مكنّت الأنترنت وما صاحبها ظهور العديد من التكنولوجيا الرقمية مثل ويب 2.0، من أحداث تغيير في عديد المجالات التواصلية والكثير من الممارسات المهنية (Amandine Degard et Benoit، 2012) وصحافة البيانات تقدم لنا (Datajournalisme) مثلاً حياً على ذلك، وهي الممارسة المهتمة بالبيانات وتمثل تجربة جديدة، حيث يتمكن بموجبها الصحفيون بتتبع الأخبار والمستجدات، والبيانات، والإحصاءات والرسوم البيانية في العمل الصحفي، كما ترتبط بمختلف الوظائف الأخرى في مجال الاعلام سواء لإعداد الأخبار والأنواع والقصص الصحفية عبر تقديم مرئي (visualisation) وهي في الأصل، لتكون حسب الباحثين تقدماً منطقياً للممارسات المهنية اليومية، حيث أنها تساهم في الوصول الى الحق في الصحافة الدائمة والجديدة التي توظف البيانات الرقمية في كل الميادين.

ونفترض أن العلاقة بين الاعلام والتقنية (الرقمية)، ستسمح ب بروز توجه جديد يربط بين الممارسة والهوية، يؤكد الكثير من الخبراء في هذا المجال، أن الرقمنة تمثل قيمة مضافة للتواصل بشكل تفاعلي وانفعالي ومستمر....وبالمقابل، هناك خبراء يحذرون من المخاطر لهذه التكنولوجيات الرقمية والإقرار بوجود ما يشبه أزمة (crise) حقيقية في هوية مهنة الاعلام، والاتصال من خلال ابتعادها عن مبادئها الأصلية، خاصة مع التدفق الاخباري الحاصل، وتعدد أنواع وأساليب توظيف الوسائط الجديدة التي تتميز بشكل أساسي بالتفاعل والسرعة والفعالية والانتشار.... فالعمل الصحفي اليوم، هو أيضاً يوجد في خانة الشك والتساؤل، فالسرعة على سبيل المثال في أخذ القرارات والقدرة في إنتاج المضامين والرد على التعليقات الآنية والفورية، هي مهام ووظائف نوعية تبقى مطلوبة بصفة خاصة في الممارسة المهنية، لكن هذا، في نظر العديد من المختصين يسبب مشاكل متنوعة، لأنها تتعارض مع " الواقعية" في الممارسة وتسبب التوتر والقلق جراء الإجراءات الاستعجالية والحتمية الآنية في التعامل مع الجمهور والخبر، وهذه التحولات المركزية بمحدداتها المختلفة تفرض إعادة بناء وتنظيم الممارسة المهنية الصحفية المعاصرة، وهي تتطلب الكثير من القدرات والإمكانات والكفاءات والتشريعات اللازمة، للتعامل بكل مصداقية وموثوقية مع المعلومات ومصادر والأخبار، كما أن الأمر حسب ما أشار إليه الباحث (باتريك شامبان) في كتابه المشهور (Double Dépendance, sur le journalisme la) يتطلب من الصحفي القدرة على التكيف مع هذا الواقع لتقديم الخبر على

المباشر (en direct) وفي وقته الواقعي وفي وقته الواقعي-الأصلي (Chmpagne, 20216) لا يكشف عن المضمون الإعلامي بشكل واعي ولا يقدم تفاصيل واقع الحدث، والخبر لأنه يركز فقط على التمثيل الحي والتعبير المباشر.

إذا كانت بعض التصورات، تؤكد على التحول المنطقي والإيجابي للممارسة الصحفية التي تربط بين المهنة والتقنية، فإن الباحث " الفرنسي " دومينك فولتون (Dominique, 2009) وهي لا تستند إلى أرضية منتظمة لأنها تعيش أزمة هيكلية وبنائية حادة.

الانفتاح على التقنية وهيمنة الوقت الواقعي- الافتراضي: إن المطلع على واقع ومميزات الصحافة على الويب؛ نكتشف أنها تتعامل مع حتميات أساسية مرتبطة بالإنتاج الآني، والمستدام مع إيلاء أهمية كبيرة للجمهور، بمعرفة اتجاهاته وانتماءاته، هذه السلوكيات التي تتميز بالانتشار، تسعى لتوضيح ومعرفة صدق الجمهور، ومعرفة انشغالهم، وتوجهاتهم بإمكانها أن تساعد الصحفي في اكتشاف الكثير من الخلفيات والأبعاد التي تساهم في بناء المضامين وفي استشراف المستقبل (Antheume, 2013) وهذه العملية التي تمكن من تبادل المضامين بفضل الخوارزميات والوسائط المتعددة التكنولوجية من خلال توفير العديد من المعلومات والاحصائيات، والبيانات في الإنتاج الصحفي.

وهكذا، فقد انعكست الرقمنة والثورة التكنولوجية في الاتصال والاعلام على أنماط الممارسة في مستويات عديدة، ولا نغني هنا استخدام الحجج والبراهين والبيانات وطرق نقل الأخبار، بل بوجود ديناميكية في العامل الزمني المسيطر الذي يحمل أهمية خاصة، لأن فعالية العمل الصحفي يتوقف عند مساهمة التدفق المعلوماتي المتعددة والتكيف مع الفضاء الزمني الحديث الذي بات مفروضا الى حد بعيد، من خلال تجاوزه كل الحدود، في التعامل مع الأحداث في وقتها الآني من خلال الاهتمام بمعطيات عالمنا والتحولات اليومية وهو ما أدى إلى القدرة على الاحتفاظ بمعلومة أو خبرا واحد مهما لفترة طويلة بالنظر لتدفق الأخبار والمعلومة بسرعة، ولكن هذه الميزة التي تتحكم في هذه التحديات ، كتسارع الزمن وتعدد الوظائف قلصت من الطابع التحليلي لمهنة الإعلام والتي كانت من مهامها الأساسية، فأصبح الصحفي يمارس مهنة التقرير (السر والنقل) ونادرا الوصف لبعض التصريحات والأحداث دون الرجوع إلى المبدأ الأساسي للممارسة الإعلامية

التي تعتمد على التركيب والتحليل والنقد والانتقائية، فالتنازل عن بعض أنواع فنيات التحرير الإعلامية التي كانت تقود المشهد الاعلامي مثل " صحافة الرأي ". ولم يصبح الاعلام قائدا كما كان في الماضي من خلال صناعة الأخبار والأحداث وتحليلها وتحمل مسؤوليتها، فالواقع عرف تغيرا محوريا في المناهج، والمضمون والأشكال، وأدخل في صناعتها العامة نوعا من السطحية، فالزمن بات عاملا خارج الروح الاعلامية المبتكرة، وخارج نطاق المؤسسة الإعلامية، ففقدت الكثير من الموضوعية والدقة، لأنها قامت بإعادة تشكيل تجربة مفروضة لزمن المعلومة قهرا وليس زمن الوسيلة.

أخلاقيات التواصل والتفاعل في مواقع الوسائل الإعلامية: تعارض الأفكار والمصالح: إن الانتقادات الموجهة للواقع الاعلامي الرقمي الجديد ، تحول الاهتمام فيه من طبيعة شخصية المؤسسة الإعلامية المطالبة بالبحث الدائم عن الملفات والقضايا المطروحة للنقاش والتعليق والنقد، والدفع لصياغة واقع جديد مبني على التعليق على الخبر في وسائل الاعلام الإلكترونية، ورفع مستوى التفاعلية من قبل للقارئ المتلقي، وبات هذا القدر الهائل من الأساليب التواصلية ، وكثافة آراءهم وأخبارهم وانشغالهم، جميعها يظهر الدور المحوري للرقمنة والثورة التكنولوجية، والتي أدت إلى تغيير نطاق ومهنة الصحافة والاعلام وتشكيل براديجم جديد مبني على مجموعة من الأشكال والممارسات والمعلومات والأفكار وهذا على حد تعبير الكثير من الباحثين المختصين مثل "Mark Deuze"، "Alain Joannes"، "Pélissier Nicolas"، "Estienne Yannick"، "Diallo"، "Singer Jane"، "Nicolas"، و "Mamadou" (2015)

وتبين بأن وسائط الاتصال الحديثة-الرقمية التي يوظفها الإعلاميون والصحفيون ليست وسيطا، ودعامة رقمية تواصلية مساهمة في صناعة المضامين والتحرير والتصميم، بل أصبحت منصة تفاعلية لربط علاقات مجتمعية بتواجد الأفراد في فضاءات النقاش المتنوعة، وتواجد الحثيات التعبيرية، ودعم العلاقات الاجتماعية-الافتراضية التي تفضي الى تثبيت رؤية خطائية وتفاعلية.

أما من ينتقد هذه الوظائف بإبراز الأسئلة المعقدة التي تمنحها هذه الوسائط التكنولوجية الذكية من خلال تشكيلها تهديدات للهوية الإعلامية، وانتهاكا خطيرا لأخلاقيات التواصل العادية في مختلف، حيث

تحتم على المتلقي والصحفي الانفصال عن الاتصال الممارس في العوالم " الواقعية والهجرة إلى الاتصال " في عالم الافتراض"، وباتت هذه الوسائط من خلال فضائها الذي يمنح فرصا للتحاور، وإبداء الرأي من خلال التعليق في المؤسسات الإعلامية أو مدونات الإعلاميين، إلى منصات لنشر العبارات التي تحت على السب والشتن، وإذكاء خطاب الكراهية، دون احترام مبدأ تنوع الاتجاهات والعقائد الإيديولوجية، وتشجع على العنف بكل أنواعه، كما تستخدم العبارات النابية، وغير اللائقة.

غياب النزعة الفردية للصحفيين وضغط المؤسسات الإعلامية: الصحفي تحت الرقابة

لم يعد الاهتمام بالحقوق المدنية والسياسية والمهنية للصحفي ألوية في ظل طغيان العامل الاقتصادي على السياسية والحقوقية فلم تعد حقوق الإعلاميين تتسم بقبول واسع داخل المؤسسات الإعلامية بالنظر لانتشار التفكير الذي يضع قيودا على الصحفي على مختلف المستويات كنوع من الرقابة، وبات يشمل حتى تواصله على مساحات الاتصال الاجتماعي أو في المساحات الشخصية، وفي المدونات التفاعلية المفتوحة لمشاركة الجميع، والتفاعل معها وتبادل الآراء، وهو ما جعل بعض المؤسسات الإعلامية تفرض على الصحفيين التواصل بنفس الخط السياسي للمؤسسة الإعلامية والتي يدافع عنها ولا يجب أن تتناقض أفكاره التي ينشرها ويتفاعل معها مع ثقافة المؤسسة التي يعمل فيها " كصحفي وظيفي"، ولهذا، فقد تم فصل الصحفي الرياضي الكندي الكاثوليكي وهذا نتيجة لموقفه النقدي والرافض من زواج المثليين ودفاعه عن الزواج الطبيعي، بحيث عبر عن ذلك فقط في تغريدة في شبكة التواصل الاجتماعي تويتر.

(Antheume, 2013, p. 156)

إن المنطق يفرض على الصحفي تجسيد شخصية المؤسسة، وتوفير كل الحصانة لمحتويات المؤسسة الإعلامية والذود عن نفس الخط الافتتاحي دون تقييد حرية الأفراد والصحافيين خاصة في عصر الرقمنة مقيدة، لأن هذا يتعارض مع المكاسب الديمقراطية الضرورية والحياة الخاصة، وهذه القيود المفروضة على الصحفي والحجر على الفكر وعلى ديمقراطية الرأي موجودة حتى في كبرى وسائل الإعلام على غرار الواشنطن بوست عندما طلبت من الصحفيين الذين يشتغلون فيها بعدم نشر أو بث في مواقع التواصل الاجتماعي ما لا يريدون أن يكتبوه في المقال الصحفي على اعتبار أن ما يكتب في الفضاءات الأخرى يبقى منتوجا

فرديا، لكن ذات طابع إعلامي معادل ومرجع مهني متماثل ومتطابق لما يظهر إلى جانب إمضاء الصحفي في الموقع الإلكتروني الحقيقي في الجريدة، وهذا يقتضي منه أن يتصرف بطريقة مسؤولة باعتباره فاعلا يقوم بأدوار أساسية في المؤسسة وهو جزء منها.

فالصحفي لا يشتغل ولا يعبر عن ذاته في الفضاءات التواصلية الذي تتسم بالتفاعلية والتشاركية، فهو مهنة المهنية يجب ألا تتحول ولا يجب أن تختلط مع الهويات الأخرى، كالهوية الفردية على سبيل المثال، مع الحرص الدائم في كل الفضاءات على صورة المؤسسة، وهكذا فإن الصحفي يقوم بتجسيد هوية المؤسسة التي تقوم على قيم أساسية ومتنوعة حسب الخطوط الإيديولوجية العريضة للمؤسسات الإعلامية وضغط المشهرين (Antheaume, 2013, p. 157)

وتعتبر في هذا السياق، مسألة حماية الحريات الأساسية للأفراد هي من المواضيع التي تثير العديد من التساؤلات، بحيث أصبح الصحفي عرضة لمضايقات ليس كما كان في السابق من طرف رجال الأمن أو العدالة أو من العنف الذي يهدد سلامتهم وهو يؤدون مهامهم في نقل المعلومة والأخبار للأفراد، لكن من طرف مسؤولي المؤسسات الإعلامية التي تؤثر على الهوية الفردية للصحفي، لأنه لا يستطيع رؤية العالم من زاوية نقدية التي تعززها حرية التفكير والضمير والمعتقد خارج سياق المؤسسة التي تفرض سلطة جديدة تسعى للهيمنة على المواقف والآراء وهذا يدل على وجود تهديد حقيقي على حياة الصحفي من ناحية المبادئ وتهديد لحق الاختلاف والتنوع والآراء كحق طبيعي.

وفي هذا الإطار، لقد أجبرت أيضا الصحفية والكاتبة الأمريكية والمراسلة الإخبارية "هلين توماس" (Helen Thomas 1920-2013) صاحبة كتاب "كلاب حراسة الديمقراطية" (Les chiens de garde de la démocratie)، وعضو في فريق البيت الأبيض للصحافة، على التقاعد المسبق، وهذا بعد انتقدت بشدة الاحتلال الإسرائيلي في وسائل الاعلام في فلسطين، بحيث مارست حريتها في التعبير ونشرت رأيها عن إسرائيل في شبكات التواصل الاجتماعية، (العياضي، 2012، صفحة 139) وقالت أن اليهود لديهم نفوذ على البيت الأبيض، وعلى نظام الكونغرس، واعتبرت أن وسائل وشبكات

الإعلام الأمريكية، تشتغل تحت تأثير اللوبي اليهودي، وهذه التصريحات شاهدها الملايين على شبكة التواصل "اليتيوب" وأثارت العديد من الانتقادات للصحفية وتم اتهامها بمعاداة السامية.

معيّار الحقيقة والاحترافية في المجال الإعلامي: الآتية والفورية: تشير أغلب مبادئ وأخلاقيات المهنة الصحفية، أنه يجب على الصحفي أن يأخذ الوقت الكافي واللازم للتأكد من الخبر قبل نشره، لكن هذا الأجراء لا يكفي من الناحية العملية مع التطور الحاصل في مجال الإعلام لعدة أسباب منها، أن النظام المعلوماتي يبقى خاضعا لديكتاتورية السرعة والآنية والفورية، فالقليل من الصحفيين الذين يمتلكون الوقت الضروري لجعل من مهنتهم ممارسة ذات ضوابط تتماشى وتتلاءم مع الضمير المهني، وبالتالي، فالجزء الكبير من اهتماماتهم وانشغالهم تتحرك في قاعدة التصور الذي يجسد الطرح التالي "نريد الإعلام بسرعة بدال من الإعلام بشكل جيد وملائم وصائب. والعمل على إرضاء الجماهير والأفراد بدلا من ابداء الرأي الحقيقي ووصف ونقل الواقع كما هو، وهذا يجسد هيمنة استراتيجية وثقافة الاستقطاب (captation) الآتي (Ingncio Ramont, 2011, p. 17) وهي تعبر بدقة عن مظاهر والحالات التنقضات الأخلاقية التي تتكرر باستمرار بدون التمييز بين الضمير الفردي، والرأي الشخصي والضمير المهني وقواعد المهنة، فالحضور المستمر للتقنيات الرقمية، لا يدل ولا يؤشر حسب الباحث (Dominique Wolton) على استيعاب فعلي لجوهر الأحداث من طرف الصحفيين، لذلك يدعو إلى انقاذ المعلومة ونسق المهنة الصحفية وهذا لن يكون إلا بالمقاومة والوقوف ضد أيديولوجية التعبير والتمثيل والتركيب المباشر للأحداث وإعادة تثمين وتقييم دور الصحفيين. (Dominique, 2009, p. 79; AmandineDegard et Benoit, 2012)

و حسب العديد من الباحثين والمهنيين، فإن الممارسة مكنت من إنتاج وإعادة إنتاج العديد من المفاهيم غير الواضحة التي إختلاف استعمالها في الحياة المهنية واليومية وتبتعد عن المصادقية وموثوقية المعلومات بالنظر إلى تداخلها مع مفاهيم الأخرى التي لا ترتبط بالصحافة، فحسب الصحفية "Magaret Sullivan" في جريدة "The New York Times" أن إمكانية عرض الأفكار تتميز بها المهنة الصحفية، وهذا بتقييم و إعادة تقديم الممارسات الفنية والفكرية والمعايير المهنية للصحفيين،

و من هنا يتوجب عليهم إعادة مراجعة اعماق لكل الوقائع والمواضيع والأحداث المتميزة بالتعميم والانتشار الواسع في وسائل التواصل الاجتماعي الرقمية، تصريح جاء بعد أخطاء الصحفية في تحريرها لمقال صحفي في ذكر اسم المرتكب الأصلي والفعل للجزرة الجماعية التي حدثت مدرسة ابتدائية في مدينة (Newtown) في مقاطعة فيرفيلد في الولايات المتحدة الأمريكية، فالجريدة ذكرت بحجة ضغط السرعة باعتباره العنصر المهيمن في التواصل الحالي إسم (Rayan Lanza) قبل أن يتضح أن الشخص الحقيقي وراء الجزرة هو (Adam Lanza)، فالصحفية تؤكد من خلال هذه التجربة الصحفية أن أجنب هذه المغالطات والأخطاء يكون بالتخلي والابتعاد عن النشر بسرعة و استبعاد وجهة النظر التي تاتي بمواضيع وأحداث واخبار ومشاهد من الواقع يجب علينا أن ننشرها أنيا، لأن هذا يتنافى ومبدأ الخبر الحقيقي والصحيح .

و في ظل الانفتاح على التكنولوجيا ينظر العديد من الباحثين إلى الصحفي الذي يعتمد الآنية والفورية (l'immédiateté) كمتغير ومفتاح أساسي ذو أهمية في البناء الإعلامي، لأن الآنية هي التي تجعل للخبر قيمة في الوقت الذي ينشر فيه وعلى الصحفي التكيف مع التقنيات الرقمية و الوسائط المختلفة و انتاج الاخبار و ان يكون وسيطا فاعلا مع الجمهور ويراعي خصوصية افتتاح المهنة على الآخر في ظل التحولات النوعية التي قلصت الروابط المكانية والزمنية وغيرت من الطابع التقني والتنظيمي والإنتاجي لمهنة الصحفي الذي يتفاعل مع ضغط الوقت المتزايد لتحقيق رضا الجمهور ومنافسة المؤسسات الإعلامية الأخرى.

الهويات العالمية: وتجاوز الحدود المحلية. نحو تحديد جديد للتخصص المهني: لقد شكلت التغيرات التي طرأت على البنية الإعلامية والفضاء الافتراضي وعلى الصحافة الرقمية، قفزة نوعية في كيفية انتاج المحتوى الإعلامي، فقد أوجدت فضاءات تواصلية بداية تتيح المشاركة في المجال العمومي للمواطنين بنشر مضامين متعددة كالأخبار والصور ومشاركة الأفكار وتداولها.... كما وفرت تقنيات عديدة يستعين بها الصحفي في عمله وهي ممارسات لا تزال مطروحة بشكل واسع وتطرح الكثير من الإشكاليات على مستوى خصوصية العمل الصحفي والتخصص المهني، في واقع الحال، صحيح أن الصحفي لا يمتلك سلطة احتكار الخبر، لكن العكس من ذلك فهو الذي يقوم بتجسيد صفة الشرعية على الخبر مهما كانت دعامته وهو الذي يضمن

صفة حرية الإعلام، لأن مهنة الصحفي تتصل ببعض المعايير والضوابط لعرض الوقائع المعلومات وتغطية الأحداث ومعرفة يقينة للمصادر بقوالب وأشكال فنية متنوعة ويعمل على التأكد من صحتها لتحقيق المصادقية. وهذا النشاط يتعد وظيفيا ومعرفيا عن صفة الصحفي-المواطن.(Dominique, 2009)

ومن جهة أخرى، تستدعي وتفرض مهنة الصحافة بكل مقوماتها من الصحفيين التفكير جليا من منظور أخلاقي في مهنتهم والنظر إلى مبادئها العامة باعتبارها قوة مضادة بامتياز (contre-pouvoir) بممارسة أنشطة متنوعة داخل المجتمع المدني إعلاميا ونقد ومعارضة المؤسسات ومواجهة السلطة، لكن مع التطور الحاصل في مهنة الصحافة بدا الحديث عن السلطة الخامسة، بحضور المواطن الرقمي "سلطة المواطن" بكونه المواطن السيبري الذي يقوم باستعراض للأخبار ونقلها ونشرها بتجاوز كل الاكراهات والحدود، خاصة في وسائل التواصل الاجتماعية، حيث أصبح الفرد يلعب دور الصحافي بدون امتلاكه للخبرات الضرورية وبدون تحمله المسؤوليات والنتائج عن ذلك، وهذه الممارسة يعتبرها الصحفي (Nicolas Becquet) كثورة زائفة لأن مجال إنتاج المعلومات لمجموعة من الأفراد فقط وليس للكل كما تغيب أشكال الولوج للأنترنت غير العادل وغير المتساوي للأفراد. ضف إلى ذلك اختلاف قيم وثقافة الأفراد وتوجهاتهم ورصيدهم الفكري والمعرفي وهذا ما يؤثر في أشكال التعاطي مع الخبر، يتم كل هذا في ظل غياب قوانين وأنظمة تضبط هذه الممارسة وغياب ممارسة فعل الوساطة ومراقبة وإدارة (modération) الصفحات ووسائل الإعلام ومختلف الوسائط الاجتماعية الأخرى في النقاشات العامة.(Diallo, Nicolas, & Mamadou, 2015)

وقد قام الباحث (Jean Marie Charon) بإنجاز الكثير من الدراسات حول المهنة الصحفية وقدم تصورات متنوعة للوقوف في وجه الاكراهات والقيود والعوائق التي أوجدتها الثورة-الرقمية الإعلامية كقيود الوقت، والوتيرة التي يفرضها الإطار الاقتصادي وسياق المنافسة، وعدم القدرة على التنبؤ بالأحداث وصعوبة مسايرة كل الأحداث.... وهذا بالعودة إلى التخصص الدقيق والفائق (hyperspécialisation) وتقسيم الأدوار والوظائف (المحرر، المصور، منتج الخبر، ...) وذلك للتمكن من التحكم في المهنة من كل جوانبها وتمييزها على صحافة المواطن وعن الوسائط الإعلامية الأخرى. وبالتالي

ستكون المهنة الصحفية متميزة إلى أقصى الحدود. ودعا في كتابه الموسوم، (Les journalistes et leur public : le grand malentendu) إلى فهم أفضل للممارسة الصحفية والاعتراف بمسؤوليتها تجاه الجمهور والبحث عن مصادر الخبر، ويجب أن تطرح هذه المسؤولية على جميع المستويات، في غرف الأخبار والمالكين وأيضا المدراء....

- رقمنة التلفزيون الجزائري

مظاهر التحول الرقمي في الجزائر

بدأت المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري (ENTV) خطواتها نحو الرقمنة في إطار الاستراتيجية الوطنية الشاملة للتحول الرقمي في البلاد، وبهدف هذا المسار إلى تطوير وتحسين خدمات التلفزيون العمومي، مواكبة التطورات العالمية، وتلبية تطلعات المشاهدين.

أبرز مظاهر الرقمنة في التلفزيون الجزائري

إنشاء منصات رقمية: ركزت المؤسسة على تعزيز حضورها على الأنترنت عبر موقعها الرسمي ومنصات التواصل الاجتماعي، مثل يوتيوب وفيسبوك. هذا الحضور الرقمي ساعد على زيادة نسب المشاهدة للبرنامج، خاصة خلال شهر رمضان.

تطوير المحتوى الرقمي: أنتج التلفزيون الجزائري برامج خاصة بالمنصات الرقمية، مثل السلاسل الكوميدية باستخدام تقنية الرسوم المتحركة ثلاثية الأبعاد (3D)، مما يعكس محاولته استقطاب جماهير جديدة من مستخدمي الأنترنت.

إطلاق قنوات متخصصة: أطلقت المؤسسة عدة قنوات جديدة متخصصة، مثل 6TV العائلية، 8TV و 9TV، المخصصة لتغطية أعمال البرلمان.

التحول إلى البث الرقمي (DTT): يتضمن مشروع الرقمنة التحول الكامل من البث التناظري

إلى البث الرقمي، وهي خطوة ضرورية لتحسين جودة الصوت والصورة وتوفير خدمات إضافية.

تحديث البنية التحتية: تستهدف الرقمنة تحديث وتطوير المعدات والتقنيات المستخدمة في جميع

مراحل الإنتاج، من الإعداد إلى البث والاستقبال.

التحديات التي تواجه عملية الرقمنة

مقاومة التغيير: يواجه التحول الرقمي أحيانا مقاومة من الموظفين، مما يتطلب برامج تدريب وتأهيل لتمكينهم من التعامل مع التكنولوجيا الجديدة.

نقص المهارات الرقمية: لا يزال نقص الكفاءات والمهارات الرقمية عائقا أمام تنفيذ بعض المشاريع الرقمية بالكامل.

تكلفة التحول: تتطلب عملية الرقمنة استثمارات مالية ضخمة لتحديث البنية التحتية التكنولوجية بالكامل.

تحديات الأمن السيبراني: مع زيادة الاعتماد على المنصات الرقمية، تبرز تحديات حماية المعلومات والمواقع الإلكترونية من الاختراقات.

آفاق مستقبلية

تسعى المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري إلى مواصلة جهودها في مجال الرقمنة، بما يتماشى مع الأهداف الوطنية للتحول الرقمي 2030، التي تهدف إلى تحديث الإدارة وتحسين الخدمات العمومية، وتؤكد المؤسسة على التزامها بمواكبة التطورات الإعلامية الحديثة وتقديم محتوى جذاب ومتنوع للجمهور الجزائري.

15 تتجه الرقمنة في التلفزيون الجزائري نحو التحول الرقمي من خلال عدة مبادرات، منها إطلاق تطبيق ذكي للإذاعة الجزائرية، وتحديث ترددات القنوات لتشمل البث عالي الجودة HD، وتطوير بنية تحتية كاملة لخدمة الجمهور، تسعى المؤسسات الإعلامية الجزائرية، بقيادة المحافظة السامية للرقمنة، إلى تحسين الخدمات وتوسيع نطاق الوصول إليها، بما يتوافق مع الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي.

- مبادرات الرقمنة في التلفزيون الجزائري

تحديث تقنيات البث:

إطلاق قنوات جديدة بصيغة HD، مثل قناة الجزائرية الثالثة التي انطلق بثها بجودة HD، مثل قناة الجزائرية الثالثة التي انطلق بثها عام 2015.

البدء في تجريب البث الرقمي عالي الجودة على أقمار الصناعية الجديدة، مثل Eutelsat21B.

توفير الترددات الجديدة للقنوات العمومية لتسهيل الوصول على بث عالي الجودة.

تطوير الخدمات الرقمية:

إطلاق تطبيق ذكي يتيح لسائقي السيارات الاستماع إلى القنوات الاذاعية، مما يسهل الوصول إلى

المحتوى.

إطلاق منصات رقمية جديدة، مثل منصة " تجاوب " لوزارة العلاقات مع البرلمان لمعالجة الأسئلة

البرلمانية.

البنية التحتية المتكاملة:

الاستثمار في تطوير البنية التحتية الرقمية لخدمة الجمهور في جميع أنحاء البلاد.

تطوير أساليب إنتاج المحتوى الرقمي لتقديم محتوى متنوع وشامل، بما في ذلك الأخبار والأفلام الوثائقية

والبرامج الثقافية.

أهداف الرقمنة:

تهدف الرقمنة في قطاع الإعلام إلى تحقيق عدة أهداف منها:

تحسين جودة الخدمات المقدمة للجمهور.

توسيع نطاق الوصول إلى محتوى الإعلام العمومي ليشمل جميع فئات المجتمع.

تعزيز دور الإعلام العمومي في تقديم معلومات موثوقة ومتوازنة.

تبسيط إجراءات العمل وتحسين كفاءة المؤسسات الإعلامية.

- خاتمة

في خضم التغيرات العالمية المتسارعة، لم يعد التحول الرقمي خيارا بل ضرورة حتمية لتحقيق التنمية

الشاملة وتعزيز التنافسية في جميع القطاعات، والجزائر، رغم التحديات التي تواجهها، تمتلك من

الإمكانات البشرية والتقنية ما يؤهلها لقطع أشواط مهمة في هذا المسار، إذا ما تم استثمارها بذكاء

واستراتيجية واضحة. إن النجاح في تحقيق التحول الرقمي لا يعتمد فقط على القرارات الحكومية، بل

يستلزم شراكة حقيقية بين الدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، بالإضافة إلى إشراك الشباب.

ويتضح أيضا أن التحول الرقمي ساهم بوضوح في تطوير التلفزيون الجزائري على المستويات التقنية والمهنية، وفي بناء علاقة جديدة مع الجمهور تعتمد على التفاعل الفوري وتعدد المنصات. غير أن هذا التطور يظل نسبياً، إذ تعترضه تحديات تتعلق بالتمويل، البنية التحتية، التكوين، وغياب تشريعات مواكبة. ولكي يتمكن التلفزيون الجزائري من استغلال التحول الرقمي بشكل كامل، لا بد من وضع استراتيجية وطنية لتطوير الإعلام الرقمي الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة، وتكوين الموارد البشرية، ودعم الإنتاج الوطني، وتحديث الإطار القانوني لتنظيم الإعلام الرقمي.

- قائمة المراجع:

Amandine Degard et Benoit. (2012). *Grevisse*, 25.

Antheaume, A. (2013).

Chmpagne, P. (2016). *la double dépendance sur le journalism*.
Paris,: édition Raison d'agir.

Diallo, Nicolas, p., & Mamadou, D. (2015). le jounalisme à l'épreuve
des dispositifs numériques revue française en sciences de
l'information et de la communication : usagers de l'information
à numérique. *revue française en sciences de l'information et de
la communication*(6).

Dominique. (2009).

Ingncio Ramont,

(. M. (2011). Médias en crise (2005). Consulté le 01 12, 2019, sur

<https://www.monde-diplomatique.fr/mav/80/RAMOET/12031>

العياضي, ن. ا. (2012). *هوامل الحديث عن الميديا*. دار الثقافة والإعلام.